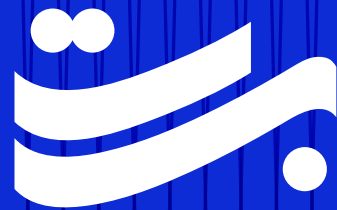


البرنامج الانتخابي الكامل

لمرشحينا
في دائرة بيروت الثانية



بيروت تقاوم
Beirut Tuqawem

البرنامج الانتخابي

لمرشحينا في دائرة بيروت الثانية

المقدمة

والرؤية العامة

- القسم الأول -



بيروت تقاوم

Beirut Tuqawem

مبادئنا

نحن حملة "بيروت تقاوم" المنطلقة من مبادرة قاعدية وديمقراطية، نجمع حولنا ما يقارب الـ ١٥٠ شخصًا من طلبة وعمّال ومهندسين وفنانين وأطباء وأساتذة وكتاب وخبراء آتين لندافع معًا عن قضايا الناس وحقوقهم وعن الدولة العلمانية المبنية على الاقتصاد الديمقراطي والعدالة الاجتماعية - الاقتصادية وعلى نهج الديمقراطية المباشرة والعدالة واللامركزية الادارية

لماذا نقاوم؟

نحن نقاوم لأجل فرض آليات المحاسبة خاصة فيما يتعلق بانفجار بيروت وللمطالبة بتحقيق التعويضات، ونقاوم لأجل تقديم سياسات اقتصادية ومالية واجتماعية إنقاذيه لحماية الفئات المهمشة ومحدودي الدخل. نحن نقاوم لأجل قلب موازين القوى داخل وخارج المجلس النيابي لصالح كافة فئات المجتمع ومصالحها ولتحقيق اللامركزية الإدارية لخلق تضامن بين الناس حول قضاياهم اليومية ولتفعيل مشاركتهم السياسية.

أهدافنا

نأخذ في عين الاعتبار أنّ معركة كسر النظام هي مسار طويل الأمد، وأنّ الانتخابات إحدى محطات هذا الصراع لبناء قاعدة قيمية شعبية تتضامن لأجل حقوقها و تتغنى بتنوعها واختلافاتها، وترفض كافة أشكال الاحتكار السياسي والاقتصادي والتمييز الاجتماعي المستمرة منذ ٣٠ سنة حتى الآن .

البرنامج الانتخابي

لمرشحينا في دائرة بيروت الثانية

دور النائب ونظرية التغيير

- القسم الثاني -



بيروت تقاوم

Beirut Tuqawem

نصّر في حملتنا على إعادة توصيف العلاقة ما بين النائب والمواطن وفق القانون، حيث يلعب دور المشرّع، وفي حالتنا بشكل خاص، الممثل عن مشروع سياسي ديمقراطي وتقدمي يؤمّن الحقوق والعدالة لكافة المواطنين والمواطنات والقاطنين والقاطنين على الاراضي اللبنانية دون تمييز أو تفضيل.

نُشدّد على تطبيق تلك القوانين التي تمنع النائب عن اتباع مصلحته الخاصة وحشد قاعدة زبائية تحمي سلطته وتغيّب سلطة الشعب.

بناءً على الصلاحيات المعطاة للنائب في الدستور، كما في النظام الداخلي لمجلس النواب، تمت صياغة برنامجنا وفق قدرات النائب في التشريع، في طرح مقترحات مشاريع وفي محاسبة ومساءلة عمل الحكومة والوزراء، نظراً للتوجه السياسي الذي نتبعه في هذه اللحظة التاريخية والانتقالية في لبنان.

معركتنا اليوم هي معركة مفصلية؛ نوّد اليوم أن نحقق كحد أدنى تواجد ١٠ نواب في المجلس النيابي يحملون مشروعاً سياسياً يتمحور حول حماية المجتمع والفئات المهمّشة فيه، وحول مواجهة صلبة في وجه قوى المال والسلاح، وذلك عبر طرح مشاريع ضمن أجندة مجلس النواب، تحمل قضايا الناس، ليُصار فيما بعد إلى دراستها والتصويت عليها.

هذا لا يعني بأن أي مشروع سيطرح على المجلس سيحصل على موافقة أغلبية المجلس النيابي، وهنا تأتي أهمية دور النائب في تغيير الرأي العام وأن يكون عنصراً داعماً للحراك الشعبي خارج المجلس.

لأجل تحقيق دور فاعل لمرشحيننا داخل المجلس النيابي، إننا نحتاج اليوم أن نتوحد كقوى تغييرية على أهداف مشتركة، وأن ندعم بعضنا بعضاً في خوض معاركنا في كافة دوائر الاقتراع في لبنان، لكي ندخل أكبر عدد ممكن من مرشحات ومرشحي هذه القوى إلى المجلس النيابي، وان نضع آليات تصويت تشاركية من القاعدة الشعبية بقيادة هيئات محلية تتوافق بالتزامن مع عمل المجلس النيابي، لإيصال أصوات الناس بكل معنى الكلمة.

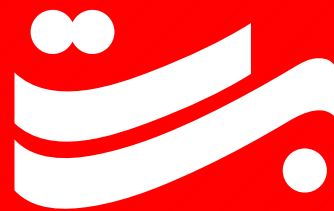
البرنامج الانتخابي

لمرشحينا في دائرة بيروت الثانية

في العدالة الإجتماعية والإقتصادية وسياسات لوقف الانهيار

- القسم الثالث -

الجزء الأول



بيروت تقاوم

Beirut Tuqawem

الحد من الهدر وتقليص أعباء الدين العام والعجز

نضع قيد التنفيذ سلسلة من القوانين والمراسيم لمعالجة الدين العام والحد من الهدر في الإدارات والتهرب الضريبي من الشركات والأوقاف وتحقيق الأمن الغذائي.

١- ضبط مصادر الهدر في الإدارات وصناديق الدولة والجمارك وإلزامية البتّ بميزانية الدولة والتعامل مع حساباتها والتعهدات بشفافية مطلقة.

٢- طرح نظام ضريبي تصاعدي على الدخل والضرائب والأرباح والأموال والبضائع الكمالية، وإعادة جدولة التعاريف وإعادة هيكلة الضرائب الجمركية لحماية القطاعات المحلية، وبالأخص قطاع الأغذية بهدف تحقيق الأمن الغذائي.

الحد من الهدر وتقليص أعباء الدين العام والعجز

٣- دعم القطاعات الانتاجية الأخرى من خلال تخفيض الضرائب الجمركية على المواد الخام التي تستخدم كمواد وسيطة للتصنيع المحلي.

٤- الحد من التهرب الضريبي للشركات الخارجية والقبضة والأوقاف.

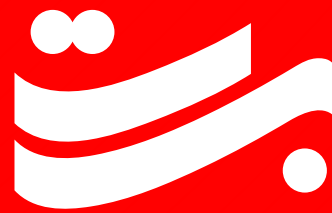
البرنامج الانتخابي

لمرشحينا في دائرة بيروت الثانية

في العدالة الإجتماعية والإقتصادية وسياسات لوقف الانهيار

- القسم الثالث -

الجزء الثاني



بيروت تقاوم

Beirut Tuqawem

إعادة هيكلة وهندسة النظام النقدي

نعمل على تحديد عادل للخسائر وإعادة رسملة القطاع المصرفي وفتح أسواق للاستثمار، بالإضافة إلى توفير السيولة والقروض الإنتاجية والسكنية لأصحاب المهن الصغيرة والمتوسطة، وجعل الحكومة تتولى مسؤولية شراء البضائع والسلع الضرورية؛ بالتفاصيل:

١- إلغاء قانون السريّة المصرفية.

٢- القيام بتحديد عادل للخسائر، وخاصةً تلك التي يتوجب أن تتحملها المصارف المسؤولة عن هذا الانهيار، بالإضافة إلى الفئات الأخرى القادرة على تحمّل هذه كلفة، مع تحييد كلي لصغار المودعين كما الفئات محدودة الدخل وأصحاب الودائع الصغيرة والمتوسطة.

إعادة هيكلة وهندسة النظام النقدي

٣- طرح خطة نقدية شاملة تؤمّن السيولة عبر قانون كابتل كنترول للمرحلة الأولى، مع تحديد سقف تصاعدي للسحوبات، وتحافظ على نسب فوائد متدنية على المدى القصير والمتوسط لتشجيع العجلة الاقتصادية وتؤمن التسهيلات والقروض الميسرة للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، كما القروض السكنية لذوي الدخل المحدود.

إعادة هيكلة وهندسة النظام النقدي

٤- تقليص التقلبات في سعر الصرف وتوحيدها بشكل متوازن ومضبوط من خلال مراقبة وضبط ومعاينة التجار والمحتكرين في الأسواق المالية، وتولي الحكومة مسؤولية شراء البضائع والسلع الضرورية كالمحروقات والأغذية والأدوية.

٥- العمل على قانون إعادة رسملة القطاع المصرفي من خلال عملية تقييم ثروة وأصول المصارف، وتحديد وتقليص ملكية المساهمين وأصحاب الأسهم بحسب خسائر المصارف الحالية لفتح أسواق الاستثمار.

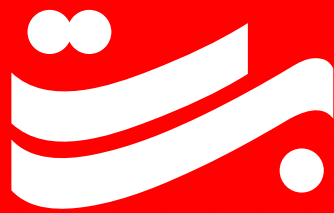
البرنامج الانتخابي

لمرشحينا في دائرة بيروت الثانية

في العدالة الإجتماعية والإقتصادية وسياسات لوقف الانهيار

- القسم الثالث -

الجزء الثالث



بيروت تقاوم

Beirut Tuqawem

إعادة هيكلة القطاع العام

نتوجه نحو إعادة هيكلة القطاع العام وتفعيل القطاعات الإنتاجية وتعزيز جباية الضرائب ودعم القطاعات التنافسية والإنتاج التعاوني ومحاسبة المحتكرين ومزوري البضائع لأجل حماية المستهلك؛ بالتفاصيل:

١- إلغاء قانون الوكالات الحصرية وتشريع قانون يجرم الاحتكار.

٢- إعادة هيكلة القطاع العام لزيادة الانتاجية مع ضمان حقوق الموظفين، أي عبر جردة عامة لكافة أصول الدولة واقتراح يحمي تلك الأصول من عمليات الخصخصة، ومع إلزام الشفافية في إدارة العمليات والأرباح المجنية، كما تحييد أصول الدولة عن عملية تقليص العجز المالي.

ضبط السلع الأساسية وتجريم الاحتكارات

٣- تحفيز فرص التجارة والمهن بشكل متواز للجميع، وتطبيق العدالة التنافسية من خلال ضبط عمليات التهريب والغش في المراكز الجمركية.

٤- تعزيز الإدارة الجبائية الضرائبية كي تنصف الجميع.

٥- تفعيل دور لجنة حماية المستهلك ومحاسبة المحتكرين والمزورين للبضائع.

٦- تحفيز القطاعات المحلية المنتجة، وخاصةً التي تملك قدرة تنافسية، للتخفيف من الاعتماد على الاستيراد، وطرح قانون للمؤسسات القائمة على الاقتصاد الديمقراطي، ودعم العمل النقابي العمالي حولها، كما نعمل على تحديد القطاعات التي تتمتع بقدرة تنافسية، ودعمها على الصعيد الضرائبي والتعاريف لتكريس اقتصاد انتاجي-تعاوني ينطلق من السعي لتحقيق الحد الأدنى من الاكتفاء الذاتي في المجالات التي يمتلك لبنان مقومات نجاحه.

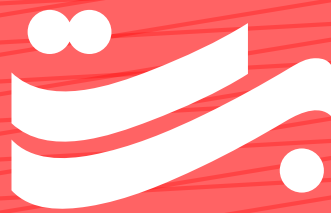
البرنامج الانتخابي

لمرشحينا في دائرة بيروت الثانية

إلغاء النظام الطائفي الزبائني
واستبداله بنظام علماني
ديمقراطي تشاكري عادل

- القسم الرابع -

الجزء الأول



بيروت تقاوم

Beirut Tuqawem

نطالب بتشكيل لجنة نيابية تنهي الطائفية السياسية وتحقق العلمانية الشاملة، كما تضع العدالة الاجتماعية والاقتصادية على رأس الإصلاحات السياسية؛ بالتفاصيل:

١- تفعيل الهيئات الرقابية بمعزل عن السلطة السياسية وطرح مشروع قانون يقضى بتحويل المجلس الدستوري إلى محكمة دستورية تكون مخولة حصراً بتفسير الدستور، والمبادرة إلى النظر بالقوانين الصادرة عن مجلس النواب والمجالس المحلية، وتعمل على حماية المبادئ الدستورية المتعلقة بالتعددية والمساواة والعدالة والحريات.

استقلالية القضاء وفصل الدين عن الدولة

٢- العمل على تعديل الدستور لأجل إضافة باب خاص يكرس السلطة القضائية أسوةً بالسلطتين التنفيذية والتشريعية.

٣- تطبيق الطائف فيما يتعلق بمنع تواجد أي سلاح خارج المؤسسات، وتعزيز قدرات المؤسسة العسكرية وتسليم السلاح غير الشرعي إلى الجيش، ووضع استراتيجية أمنية-دفاعية، بالتوازي مع معالجة ظاهرة السلاح المتفشي.

٤- فصل المؤسسات الدينية عن المؤسسات الإدارية والقانونية للدولة.

نظام مدني للأحوال الشخصية

كما نسعى الى إقرار نظام مدني للأحوال الشخصية، مع ضمان حرية اختيار المعتقد، إضافة الى المساواة بين الرجل والمرأة لجهة الحق بتسجيل أطفالهم ومنحهم الجنسية، ولناحية الحقوق والواجبات المترتبة على الحضانة والطلاق والإرث؛ بالتفاصيل:

١- ضمان حق الفرد في اختيار المعتقد وفي التعبير عن خياره.

٢- إعطاء كل فرد رقمًا وطنيًا بصرف النظر عن مكان الولادة أو الطائفة أو أي قيود أخرى.

نظام مدني للأحوال الشخصية

٣- إلغاء القيود والسجلات العائلية الحالية واستبدالها بدفتر عائلي باسم الأب والأم في حال وجودهما أو باسم الأم منفردة في حال غياب الأب أو مجهوليته وتسجيل الأولاد على دفتر العائلة برقمهم الوطني لحين بلوغ سن الرشد.

٤- إعطاء المرأة كامل حقوقها على قدم المساواة مع الرجل، خاصة فيما يتعلق بالحضانة والجنسية والطلاق والإرث.

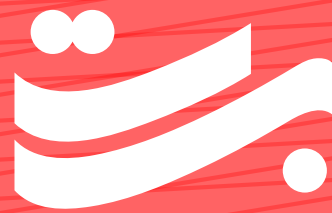
البرنامج الانتخابي

لمرشحينا في دائرة بيروت الثانية

**إلغاء النظام الطائفي الزبائني
واستبداله بنظام علماني
ديمقراطي تشاكري عادل**

- القسم الرابع -

الجزء الثاني



بيروت تقاوم

Beirut Tuqawem

تحقيق العدالة ومحاربة الزبائنية السياسية واعتماد مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة

نحن ندفع نحو تحقيق العدالة في قضية تفجير مرفأ بيروت، من أجل أهالي الضحايا وكل متضرر مباشر أم غير مباشر، ومن أجل دفع التعويضات المستحقة وتفعيل الضمان الصحي الشامل لكل الذين أصيبوا بإعاقات جراء الانفجار، إلى جانب إعادة إعمار العاصمة؛ بالتفاصيل:

- **محاكمة جميع المرتكبين بجريمة المرفأ، بدءاً بمن أتى بالنيترات، مروراً بأجهزة الدولة المتقاعسة، وصولاً إلى من نفذ عملية التفجير.**
- **دفع التعويضات والتأمين الصحي للمتضررات والمتضررين، بحيث يشمل كل الذين أصيبوا بإعاقات جراء الانفجار.**
- **إعادة الاعمار على أسس شفافة إدارياً، وبأطر تضم الأهالي والاختصاصيين لبلورة تصور تخطيطي مستدام يحمي النسيج السكاني، كما التنوع الاقتصادي الحيوي الذي تتمتع به الأحياء المتضررة.**
- **إعادة النظر بالقانون ١٩٤ الذي أقر على عجل بعد تفجير المرفأ**

لجهة شموليته وتمديد فترة تطبيقه ليكون السند القانوني لإنعاش وتطوير محيط المرفأ ووسط العاصمة.

كما ندعو إلى إخضاع ملفات الفساد بشكل عام للمحاكمة والمحاسبة على أساس تطبيق قانون الإثراء غير المشروع وقانون العقوبات والتشريعات المتعلقة بتبييض الأموال ومحاسبة الزبائية وتأمين الشفافية والحوكمة الالكترونية وترشيد القطاع العام: بالتفاصيل:

- استخدام قانون "الإثراء غير المشروع" (١٥٤/١٩٩٩) الذي يتيح المحاسبة في المرافق العامة بما فيهم النواب خارج فترة انعقاد المجلس.

- **تحريك الدعاوى بناءً على قانون العقوبات** (مرسوم اشتراعي ١٩٤٣/٣٤٠) وقانون تبيض الأموال وتمويل الإرهاب (٢٠١٥/٤٤).
- **محاربة نظام الزبائنية السياسية** باعتماد الشفافية ورفع أيدي السياسيين عن القطاعات العامة، وتفعيل آلية المحاسبة واستقلالية هذه القطاعات بما يتناسب مع دورها، وتفعيل الحوكمة الإلكترونية بما يسمح للمواطن بالاستحصال على حقوقه والخدمات العامة بشكل متساوٍ وعادل ودون وسيط.
- **ترشيد القطاع العام** مع اجراء إحصاء بالفائض الموجود في الدوائر والنقص في الدوائر الأخرى من الموظفين وإعادة توزيع الموظفين بين مؤسسات القطاع العام بما يتناسب مع كفاءاتهم.

- **الزام الوزارات باعتماد معايير الكفاءة بعيدًا عن منطق المحاصصات الطائفية، عبر فرض ومراقبة الالتزام بمعايير الشفافية خلال التعيينات.**
- **محاسبة الوزارات في حال لم تلغ نظام المحاصصة في التوظيف.**
- **فرض آليات للتأكيد على شفافية التوظيف والتعيينات وإعطاء الفرص بعدالة للجميع بحسب الجدارة وبغض النظر عن الانتماء المذهبي.**
- **العمل على توظيف وتعيين ٣% كحد أدنى من مجمل العاملين من الأشخاص ذوي الاعاقات.**

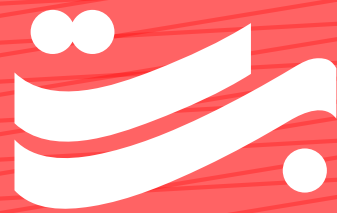
البرنامج الانتخابي

لمرشحينا في دائرة بيروت الثانية

**إلغاء النظام الطائفي الزبائني
واستبداله بنظام علماني
ديمقراطي تشاكري عادل**

- القسم الرابع -

الجزء الثالث



بيروت تقاوم

Beirut Tuqawem

تطوير قانون الانتخابات كي يضمن نزاهة العملية الانتخابية وانتخاب مجلس على أساس لا طائفي

نحن نعمل لتكريس نظام ديمقراطي تشاركي، خارج عن المحاصصة الطائفية، يعزز مشاركة الناس في عملية صنع القرار، بدءًا من قانون انتخابي خارج القيد الطائفي ومراقبة عملية التمويل والانفاق الانتخابي، وصولًا إلى قانون للأحزاب يمنع الصبغة الطائفية والتمويل الخارجي، مرورًا بانتخاب مجلس نيابي لا طائفي ومجلس شيوخ تتمثل فيه المناطق على قدم المساواة؛ بالتفاصيل:

قانون انتخابي موحد

١- تبدأ تلك السلسلة بوضع قيد تنفيذ **قانون انتخابي موحد** خارج القيد الطائفي ووفق الأفضية **وقانون جديد للأحزاب السياسية** تنشأ بموجبه أحزاب لا طائفية.

٢- **تنظيم ومراقبة الإنفاق** على العملية الانتخابية والتمويل لها وتفعيل قانون الإثراء غير المشروع بحيث يلزم موظفي الفئة الأولى والثانية والثالثة، وكل الأشخاص البارزين سياسياً والذين يؤدون خدمة عامة بالتصريح عن كل املاكهم ومداخيلهم وأوضاعهم المالية ومصالحهم.

إلغاء النظام الطائفي

- تطبيق المادة 22 وإلغاء المادة 24 المتعلقة **بانتخاب مجلس النواب على أساس لا طائفي** بالتزامن مع انتخاب مجلس الشيوخ تمثل فيه المناطق (لا الطوائف كون النظام لامركزي)، واعتماد الاستفتاءات والعرائض الشعبية الملزمة لمجلس النواب، بالإضافة إلى الآليات التشاركية المناسبة.

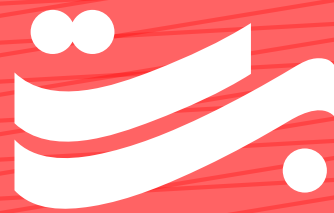
البرنامج الانتخابي

لمرشحينا في دائرة بيروت الثانية

**إلغاء النظام الطائفي الزبائني
واستبداله بنظام علماني
ديمقراطي تشاكري عادل**

- القسم الرابع -

الجزء الرابع



بيروت تقاوم

Beirut Tuqawem

تحقيق اللامركزية الإدارية والتنمية الشاملة للمناطق

نحن ندفع نحو إقرار قانون دستوري حول اللامركزية الإدارية والاقتصادية الموسعة، إضافة إلى تعديل قانون البلديات، بهدف تعزيز دور السلطات المحلية في العمل التنموي؛ بالتفاصيل:

١- تعديل قانون البلديات كي يصبح نسبياً، على أن يتم الانتخاب بحسب مكان الإقامة، بالإضافة إلى تعزيز صلاحيات البلديات على المستويين البيئي والتنموي بما يتناسب مع احتياجات البلدة والأقضية.

حماية التنوع الديني - الثقافي وتماسك النسيج الاجتماعي وتفاعله

نحن نطرح سلسلة قوانين ومشاريع تهدف الى حماية التنوع بكل أشكاله، من تجريم كافة أشكال العنصرية والتمييز، وحماية حرية اختيار المعتقد، والتمتع بالعطل الرسمية في المناسبات الدينية والوطنية، وصولاً الى تعزيز منهج التربية المدنية الشاملة؛ بالتفاصيل:

١- تجريم كافة أشكال العنصرية والتمييز في المجالات السياسية والتربوية والثقافية والإعلامية، الذي قد يهدد أمن الأفراد والفئات المهمشة في المجتمع.

٢- احترام المناسبات الدينية والعطل المعطاة للعاملين في الأعياد المعترف بها رسمياً ضمن المؤسسات الخاصة.

٣- وضع قانون لحماية العدالة اللغوية

٤- إعادة تفعيل العمل على منهج للتربية المدنية حول التنوع الثقافي والديني شرط إشراك كل الأطراف المعنية من العائلات الروحية وممثلين عن الأقليات كالأرمن، والأكراد وغيرها، مع منظمات المجتمع المدني العلمانية (مع إدراج تاريخ الجماعات الدينية والإضاءة على أهمية الهوية الثقافية وتنوعها في بناء الهوية الوطنية).

البرنامج الانتخابي

لمرشحينا في دائرة بيروت الثانية

تصميم سياسة وطنية
للرعاية والحماية
الاجتماعية الشاملة

- القسم الخامس -



بيروت تقاوم

Beirut Tuqawem

سياسات حماية اجتماعية شاملة

نحن نعمل على سياسات حماية اجتماعية شاملة،
تحمي اللبنانيات واللبنانيين والمقيمات والمقيمين من
التهميش والاستضعاف، وتعزّز صمودهم في وجه
الظروف الراهنة، ومنها **تأمين البطاقة التموينية**
والسكن الاجتماعي، فضلاً عن السياسات الخاصة
بحماية الأطفال والشباب، والنساء والفتيات،
والأشخاص ذوي الاعاقات، واللاجئات واللاجئين،
والعاملات والعمال الأجانب، وكبار السن، والمعطلين
عن العمل؛ بالتفاصيل:

١- تحديد من هم الفقراء بناءً على **حقهم في الرعاية الاجتماعية** و**حقهم في العمل اللائق**.

٢- **تفعيل قاعدة البيانات الوطنية** وعملية مسح الأعداد والإحتياجات عبر مراكز التنمية المحلية.

٣- دعم تأمين بطاقات الدعم المالي والضمان الصحي الشامل للجميع دون تمييز بين لبناني وغير لبناني، **وتأمين التعليم المجاني لغاية سن ١٨ للجميع**.

٤- **طرح مشروع للسكن الاجتماعي** من تأمين سكن بكلفة يتحملها أصحاب الدخل المحدود، ومحاسبة الهدر والفساد في المؤسسة العامة للإسكان ومصرف الإسكان.

تصميم سياسة وطنية للرعاية والحماية الاجتماعية الشاملة

٥- طرح سلسلة من القوانين والمراسيم، كما تفعيل قوانين ومراقبة آلية تنفيذها لأجل تكريس حقوق المواطنين والقاطنين في العيش الكريم، ولأجل تعزيز قدرتهم على حماية أنفسهم من تدني وانقطاع الدخل، على أن تشمل النقاط التالية:

- حماية الأطفال من العنف والاستغلال؛ توفير فرص عمل للشباب وحماية المراهقات والمراهقين من تفشي الإدمان وتأمين الخدمات العلاجية، تطبيق قانون 220 المتعلق بحقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة ومراقبة تنفيذه؛

- مراقبة تنفيذ استراتيجية حماية المرأة مع إنشاء ملاجئ
لضحايا الاعتداء الجنسي وتقديم خدمات شاملة
بشكل فعال؛

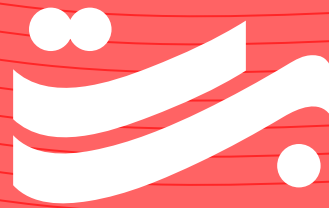
- توقيع القانون الدولي 1951 المتعلق بوضع اللاجئين
واللاجئين والحرص على تأمين الحماية اللازمة لهم من
أي إستغلال أو تعدي أو ترحيل قسري، والسعي نحو
تأمين سبل العودة الآمنة والطوعية.

البرنامج الانتخابي

لمرشحينا في دائرة بيروت الثانية

تفعيل دور الوزارات وتحسين نوعية الخدمات

- القسم السادس -



بيروت تقاوم

Beirut Tuqawem

تعزير خدمات القطاع العام

نحن نعمل على **تعزير الخدمات** المقدمة من قبل القطاع العام بحيث تطل كافة المناطق اللبنانية، وتتمتع بنوعية عالية، **وتخضع لرقابة مشددة** لناحية تسعيرها **وفرض الحوكمة الالكترونية**. كما ندفع باتجاه سياسات عامّة تختص بكل من القطاعات التالية: الصحي، والتربوي-التعليمي، والزراعي-الحرفي-التعاوني، الطاقة، والاتصالات والنقل والثروة البيئية، وإدارة الأملاك والمساحات العامة؛ بالتفاصيل:

- توسيع النطاق الجغرافي للخدمات ليطال كافة اللبنانيات واللبنانيين والقاطنات والقاطنين.
- مراقبة عملية تسعير الخدمات كي نعيد ثقة الناس بالقطاع العام.
- استبدال البيروقراطية بأنظمة حديثة، أي بالحوكمة الإلكترونية، لتسهيل وتسريع العمليات الادارية.
- العمل على القطاع الصحي والرعاية الصحيّة الأوّلية والطارئة، حيث يتضمن خدمات الصحة النفسية والرعاية النفسية وخدمات معالجة الإدمان.

- إعادة النظر في القوانين المتعلقة بالخدمات الصحية، لا سيما المتعلقة **بتصنيف المستشفيات** وسلم الرتب والرواتب للعاملين (مرسوم 5559) وتحديثها، مما يراعي **الصحة المهنية لمقدمي الرعاية الصحيّة** وجودة ونوعية الخدمات الصحية.

- ضمان **رعاية الطفولة المبكرة ومجانية التعليم** لغاية سن الـ ١٨، **وتحديث المناهج التربوية**

- **طرح إصلاحات بنيوية في هيكلية وزارة التربية** وعلاقتها بالمركز التربوي للبحوث والإنماء.

- إعادة استقلالية الجامعة اللبنانية وفصلها عن هيمنة أحزاب الطوائف.

- طرح مشروع لمراجعة السياسات المعتمدة في القطاع الزراعي، ووضع آليات لتحقيق الأمن الغذائي من خلال استثمار الأراضي غير المزروعة، ومشاريع ري مستدامة، وحماية الإنتاج المحلي من منافسة المنتجات الزراعية الأجنبية.

- تعزيز القروض الزراعية وتخفيف الضرائب والسعي لنشر حاضنات لتعزيز القدرات، وربط العاملين في سوق العمل وتوزيع انتاجهم مع دعم تلك المشاريع باستخدام تكنولوجيا المعلومات.

- تعديل قانون التعاونيات والمؤسسات القائمة على الاقتصاد الديمقراطي والمملوكة من العمال، ويفتح المجال أمام إنشاء التعاونيات في مجمل القطاعات الانتاجية بما فيها القطاع المالي والمصرفي.

- إقرار قوانين لتحسين إدارة المياه، وتحسين الوصول إلى المياه النظيفة والصرف الصحي للجميع، واتخاذ الإجراءات لمعالجة مخاطر التلوث الجرثومي والأمراض المعدية من المياه.

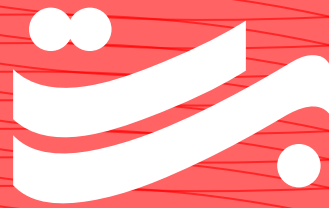
- فرض قانون عقوبات في ما يخص باستباحة وتسليم الخدمات العامة كالمياه والكهرباء والضمان الصحي وجميع العمليات الإدارية في التي تخص المواطن.

البرنامج الانتخابي

لمرشحينا في دائرة بيروت الثانية

حماية الحريات وتكريسها

- القسم السابع -



بيروت تقاوم

Beirut Tuqawem

حماية حقوق الإنسان

نحن نحرص على تطبيق شرعة حقوق الإنسان من حيث حماية كافة اللبنانيين وغير اللبنانيين المقيمين على الأراضي اللبنانية، وتكريس القوانين والممارسات التي تحمي حقوقهم، خاصة فيما يتعلق بحرية التعبير والجندر والتنقل، إضافةً إلى الحق في المحاكمة العادلة والسريعة للجميع، واستبدال القصاص بالعمل المجتمعي أو التحكيم في حالة الجرح، بما يضمن العدالة للأشخاص المتهمين ويتوافق مع ظرفهم المعاش؛ بالتفاصيل:

- تجريم أي تعدّ على أي حرية وحقّ تصونه الشرعة، وإلغاء أي قانون لا يحترم حرية التعبير في الصحافة وفي التنوع الجندي ويحد من حرية التنقل، ويفرض أي اعتقال تعسفي وتعذيب لأي فرد كان يقطن الأراضي اللبنانية أو يعمل في القطاع الإعلامي.

- وضع حدّ للتجاوزات غير القانونيّة التي يقوم بها مكتب مكافحة جرائم المعلوماتيّة.

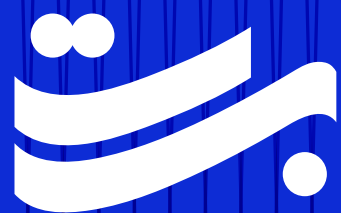
- وضع حدّ لتوقيف واعتقال اللاجئين والعاملات والعاملات والأجانب، وإيجاد سبل مجتمعية لحل النزاع والجنح بالتراضي، دون تجريم وسلب حريات وسجن.

- **تسريع مسار المحاكمات** داخل السجون، واستبدال قوانين الجرائم والعقوبات الجنحية للبنانيين وغير اللبنانيين بما يضمن الموازنة بين القصاص العادل والتراضي وفرض هيئة حماية اجتماعية لمراقبة عملية محاكمة القاصرين والقاصرات، كما المتهمين بالجرائم الجنحية.

- **إلغاء الرقابة على الأعمال الفنية** وتنظيم المهن الفنية المختلفة.

- متابعة إقرار قانون الاعلام وتعديل بعض بنوده بما يحقق **حرية التعبير للصحافيات والصحفيين**.

صوتوا لمرشحي
بيروت تقاوم
على لائحة
بيروت التغيير



بيروت تقاوم
Beirut Tuqawem